

الباب الرابع
ممة النووية والعقوبات
الأز

لمحة تاريخية عن البرنامج النووي الإيراني:

بالعودة لتاريخ السلاح النووي الإيراني نجد الولايات المتحدة أول من تقدم لمساعدة إيران لدخول نادي الدول النووية، وذلك عندما اشترى الشاه رضا بهلوي أول مفاعل نووي أمريكي لمركز أمير باد للأبحاث النووية وواصل خطته وأعلن عن تأسيس الهيئة الإيرانية للطاقة الذرية عام ١٩٧٤ ودخل في مفاوضات لشراء المزيد من المفاعلات النووية ووقع اتفاقية مع أمريكا لتزويد بلاده بالوقود النووي عام ١٩٧٤ أيضاً وبهذا يكون للولايات المتحدة دور بارز في دخول إيران في المجال النووي، ولكنها الآن تقف ضدها في محاولة لاستغلال الموقف للوصول إلى غاياتها وتنفيذ مخططاتها في المنطقة ومنذ أن أعلن الرئيس جورج بوش بكل دقة أن الولايات المتحدة لن تتساهل مع قيام إيران باقتناء السلاح النووي في خطابه عام ٢٠٠٢ كان الإعلان بمثابة التحذير الأخطر والأكثر تحديدا الذي تتلقاه طهران، ثم اتهمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية السلطات الإيرانية علناً بإخفاء جزء من البرنامج النووي الإيراني، كما انضمت دول الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة في مطالبة إيران بالموافقة الفورية دون شروط على ملحق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتي تتيح عمليات تفتيش مفاجئة ومن أجل تقدير القدرات النووية لإيران علينا الانطلاق من الأوضاع التي نحن

فيها، ففي عهد الشاه قررت إيران إطلاق برنامج أبحاث يؤدي إلى إنتاج سلاح نووي، وكانت إيران خلال المرحلة الأخيرة الأكثر قسوة من مراحل الحرب الباردة، بمثابة الشريك للولايات المتحدة عند الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي، فلا غرابة أن السلطات الأمريكية لم تكن تعارض هذا البرنامج، بل ساعدت في إطلاقه وانتهى البرنامج مع الثورة الإيرانية، ثم أعيد النظر فيه عام ١٩٨٢ عندما تعرضت إيران للهجوم العراقي وهي تعاني من الحصار في الوقت الذي كان خصمها يحصل على الأسلحة، لكن إحياء البرنامج النووي كان ينبع من تحليل استراتيجي واسع النطاق، حيث كانت إيران في مواجهة أسلحة نووية موجودة أو قيد الإعداد لدى جميع جيرانها، الاتحاد السوفييتي وباكستان، إضافة للعراق وإسرائيل، فاعتبر القادة الإيرانيون أنه من المستحيل عليهم أن يبقوا مكتوفي الأيدي ومهما يكن من أمر فإن الرئيس خاتمي والتيار الإصلاحي عمدوا فور وصولهم إلى السلطة عام ١٩٩٧ وتحت تأثير الحصار النفطي الذي فرضته الولايات المتحدة ولم تخرقه سوى شركة توتال الفرنسية، إلى تعديل مجمل البرامج النووية لأسباب اقتصادية والمسئولون في طهران اعتقدوا إمكان تزويد إيران بالأسلحة النووية، بالرغم من أنهم يؤكدون أنهم لم يبنوا بعد هذه الأسلحة، وترتكز الاتهامات الأمريكية في هذا الخصوص على مجموعة واسعة من المعلومات والفروض التي جمعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في

تقريرها الصادر في السادس من شهر يونيو ٢٠٠٣، بالرغم من أن الوكالة ومع انتقادها السلطات الإيرانية لأنها تسترت على جزء من نشاطها، لم تشأ الإعلان تحت ضغوط أمريكية أن إيران خرقت معاهدة عدم الانتشار النووي، لكن تفاصيل إضافية من مصادر متعددة تؤكد توجه إيران نحو وضع برنامج لإنتاج الأسلحة النووية للاستخدام العسكري.

لكن ماذا يعني على صعيد العلاقات الدولية بروز القوة النووية العسكرية الإيرانية، إن إيران ليست محاطة فقط بالدول النووية، بل إن المسؤولين في طهران يعتبرون أن احتلال العراق يهدف إلى تطويق إيران من الولايات المتحدة التي تملك اليوم تجهيزات عسكرية في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق في آسيا الوسطى وفي أفغانستان والخليج والعراق والقوقاز، ويسترجع هؤلاء تجربة الحرب العراقية الإيرانية التي استخدم فيها الجيش العراقي أسلحة كيميائية لإرغام القيادة الإيرانية على اللجوء لأعداد كبيرة من جنود المشاة من أجل المقاومة أو لإطلاق هجمات مضادة عالية التكلفة على صعيد الخسائر البشرية، وما زالت الذكرى ماثلة بقوة في أذهان هؤلاء المسؤولين الذين يحاولون بأي ثمن تفادي تكرار مماثل، ذلك أن خطر النزاع المسلح لم يزل بعد فاحتلال العراق والأزمات التي يمكن أن تنتج عنه قد تؤثر مباشرة على

إيران، هذا إضافة إلى اقتناع طهران بأن إسرائيل لن تتردد أبداً في حال سمحت لها الظروف بالإقدام على تدمير المنشآت النووية الإيرانية مثل الموقف الإيراني من الصراع العربي الإسرائيلي ورفضها لمفاوضات السلام، والعامل الأيديولوجي الثوري الإيراني ونظرة إيران لواشنطن على أنها قوة الاستكبار، إضافة إلى ما يشاع عن دعم طهران للمنظمات الفلسطينية مثل حماس، والجهاد وحزب الله في لبنان، وادعاء واشنطن بإخفاء طهران عناصر من تنظيم القاعدة والرغبة الأمريكية في السيطرة على مقدرات المنطقة، بما فيها النفط الإيراني سوف لن تسدل فصولها إلا بتوصل الطرفين لحل ما، خاصة بعد تهديد إيران في الفترة القريبة الماضية باستخدام سلاح النفط إذا ما تم تضيق الخناق عليها أكثر من المحتمل إلا أن بعض الباحثين يروا أنه لا توجد وسيلة لحسم هذا الجدل بصورة نهائية، إذ أن إيران كدولة محورية في هذا الإقليم الملتهب تمتلك من الإمكانيات ما يجعلها قادرة على التحول للقوة الإقليمية الأولى في المنطقة وقادرة على فرض أجندتها على طاولة المفاوضات ولاستباق هذا التحول صرح رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي مؤخراً أن إيران تشكل تهديداً مباشراً لإسرائيل من خلال سعيها للحصول على الأسلحة النووية، كما أكد قائد القوات الإسرائيلية أن هناك تحركاً دبلوماسياً دولياً للتعامل مع هذا التهديد، فإذا نجح كان أمراً جيداً، وإذا فشل فإن إسرائيل ستضطر إلى اللجوء لخيارات أخرى، وهذه الخيارات لا تعدو أن تكون

ضرب المفاعلات النووية الإيرانية ورغم ما تبديه أمريكا وإسرائيل من العمل على تغيير النظام الإيراني إلا أنه بحكم العقيدة البراجماتية التي تحكم عمل النظام تبدي أمريكا بعض المرونة فيما يخص التعامل مع إيران وما بين العصا والجزرة تسير العلاقات الأمريكية الإيرانية في خط متعرج يصعب التنبؤ بمساراته، ذلك أن إحجام قبضة الولايات المتحدة على إيران ينهي تأثير الثورة الإيرانية في المنطقة ويحكم السياج الأمني الأمريكي عليها ليقف على حدود روسيا والصين، وإحكام القبضة على النفط الإيراني مما يؤدي إلى التحكم في منظمة أوبك والطاقة وبالتالي مستقبل الصناعة في العالم.(١)

الضغط على إيران

الملف النووي الإيراني أحد ثلاث ملفات تضغط بها الولايات المتحدة على إيران (الملفان الآخران هما ملف أفغانستان وملف العراق)، وإذا كانت إيران قد سلمت في الملفين السابقين لتصادف اتفاق إستراتيجية المصالح الإيرانية مع الأهداف الأمريكية فإن إيران لا زالت تساوم في الملف النووي وإذا كانت الولايات المتحدة قد وضعت إيران ضمن ما

(١) عن مقال لحمزة خالد -بتصرف

أسمته محور الشر فإن العراق أحد أضلاع مثلث هذا المحور قد سقط ويبقى الضلعين الآخرين كوريا وإيران ، وطبيعي أن تختلف السياسة الأمريكية مع كل ضلع عن الآخر.

لقد استصحبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر معها أحداثاً دولية مهدت لانفراد الولايات المتحدة بالعالم وفرض نفسها كقوة عظمى وحيدة في العالم، وتوج الرئيس الأمريكي ذلك الانفراد في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة خطاب حال الاتحاد الذي وصف فيه إيران بأنها من دول ما أسماه محور الشر وأضاف أن هذه الدول وحلفاءها الإرهابيين تشكل تهديداً للسلام في العالم، وتعهد بالعمل ضدها لحرمانها من امتلاك المواد والتقنيات والخبرات لصنع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وتوفيرها للمنظمات الإرهابية وأطلق تحذيره الذي قال فيه على كل الدول أن تعرف أن أمريكا ستفعل كل ما يلزم لضمان أمنها، ولن تنتظر اقتراب الخطر، ممهداً بذلك لما أصبح يعرف دولياً بالحرب الوقائية، وهو المفهوم الذي يعني توجيه ضربات عسكرية لمكامن الخطر ووأدها قبل أن تتفجر، وهو المفهوم الذي تمت على أساسه حرب العراق واحتلاله وفيما يخص الحالة الإيرانية نجد أن حدة الصراع تصاعدت بين الولايات المتحدة وإيران بشأن البرنامج النووي الإيراني على الساحة الدولية وإن كان يخفي وراءه قضايا أخرى عالقة تمثل حقيقة الصراع بين إيران من جهة

وأمریکا وإسرائيل من جهة أخرى، وذلك منذ أن ضمت الإدارة الأمريكية إيران إلى محور الشر، لذلك يأتي البرنامج النووي الإيراني في مقدمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ورغم أن الملف النووي الإيراني ظل يحظى باهتمام أجهزة الاستخبارات العالمية والإقليمية خاصة في تلك المنطقة الملتهبة والمفتوحة على مجموعة من الصراعات بمختلف أنواعها، ولقد أبرزت أحداث الشهور الماضية القضية إلى السطح، وخاصة بعد تداعيات الوضع في العراق ، وإصرار الولايات المتحدة على التدخل في أي منطقة في العالم سواء لمكافحة الإرهاب أو أي قضية أخرى.

العصا والجزرة بين واشنطن وطهران

قال باراك أوباما متحدثاً عن مستقبل علاقات بلاده مع طهران مستعدون للتحدث مباشرة إلى الإيرانيين وإعطائهم خياراً واضحاً ليقرروا ما إذا كانوا يفضلون أن تكون الأمور سهلة أو قاسية ولنقم بتغيير عبارة الإيرانيين بالأمريكيين متخيلين أن صاحب التصريح هو مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي أو رئيس الجمهورية أحمد نجاد عندها سنجد أن المعنى يستقيم أكثر لأن سياسة العصا والجزرة التي يهدد بها أوباما إيران هي التي تمارسها أصلاً إيران تجاه الولايات

المتحدة وليس العكس وإذا كانت عصا واشنطن تجاه طهران ما زالت في طور التهديد أو التلويح وكذلك جزرتها، فإن عصا طهران تجاه واشنطن جربت على أرض الواقع وكذلك جزرتها .

حدث ذلك فعلا في أفغانستان وتجلّى بأكبر قدر من الوضوح في العراق وحتى إذا ما قلنا اليوم أن كلا من الجانبين يلوح لآخر على طريقته بالعصا والجزرة، فإن واشنطن اليوم تبدو في وضع أصعب للاستمرار في هذه اللعبة الصعبة لأنها ببساطة بدأت عمليا في قضم الجزرة الإيرانية في العراق بل وبدأت تتذوق فعلا حلاوتها بعد التوقيع على الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة دون أي استعصاء من حلفاء إيران في العراق الذين سوقوا ما كان يمكن أن تعتبره إيران، لو أرادت، اتفاقية وصاية وخيانة على أنها اتفاقية انسحاب تدريجي تخدم المصلحة العليا للوطن كما يفهمها أصحاب هذا التعبير وحين غابت العصا في العراق، بدأت ترتفع تدريجيا في أفغانستان، مع هذا التصعيد في العمليات العسكرية ضد قوات التحالف الغربي، بعد أن كانت الجزرة هي التي سبقتها حين ساعدت إيران، باعتراف لا لبس فيه من قادتها، الولايات المتحدة وحلفائها على إسقاط نظام طالبان عام ٢٠٠١ والإتيان بنظام حكم الرئيس حامد قرصاي ونفس الشيء يمكن أن يقال عن إيران بخصوص غض النظر أو التشجيع على إسقاط حكم الرئيس صدام حسين

والإتيان بجماعتها على رأس السلطة الجديدة في بغداد وبشيء من التبسيط أو التلخيص يمكن القول الآن أن طهران في البداية اعتمدت مع واشنطن الجزيرة في الحالتين العراقية والأفغانية لتتابع فيما بعد مشهدين مختلفين في العراق، جزيرة ثم عصا فجزيرة، أما في أفغانستان، جزيرة ثم عصا الممتع في هذه اللعبة الدقيقة التي تجيد توازنها طهران أفضل بكثير من واشنطن أن إيران قادرة في كلا البلدين أن تحول الجزيرة إلى عصا والعصا إلى جزيرة حسب ما تراه في كل مرحلة بحيث لا نستبعد في المستقبل أن تتحول عصا أفغانستان إلى جزيرة وجزيرة العراق إلى عصا كما أن إيران تجيد من ناحية أخرى حبك العلاقة بين كل من العصا والجزيرة في العراق وبين كليهما في أفغانستان فقد تكون العصا هنا تسير مع العصا هناك أو الجزيرة هنا مع الجزيرة هناك أو تجعل بلدا للعصا والآخر للجزيرة حتى تؤلم واشنطن في يد وتترك لها خط رجعة مع اليد الأخرى الولايات المتحدة واليوم مع أوباما أو مع غيره ليس وارد أن تكون إيران هي المتحكمة في لعبة العصا والجزيرة بل العكس هو الصحيح تماما وإذا ما أضفنا لما سبق ورقتي حزب الله في لبنان وحماس في فلسطين، ليس بالضرورة بمنطق عمالة أو تنسيق بينهما وبين طهران ولكن على الأقل بمنطق التناسق بين من يصنفون أنفسهم من قوى

الممانعة، فإن موقع إيران يزداد قوة لأنها قادرة كذلك على اللعب بالعصا والجزرة مع إسرائيل حليفة واشنطن الأولى .

الصين وإيران

بينما تناقش الأمم المتحدة ما يجب فعله بشأن إيران بعد أن تجاهل هذا البلد الموعد النهائي المضروب من قبل مجلس الأمن لوقف برنامجهِ النووي، تنتشر كل ضروب الشائعات حول ما سيحدث لاحقاً وفي خضمّ الدوامَةِ السياسية نعلم ثلاثة أمور علم اليقين : الأول أن إيران لن تتنازل، حيث تقول طهران أنها لا تعير الموعد النهائي الذي حددته الأمم المتحدة أي اهتمام(١) والثاني أن أمريكا سوف تضغط من أجل اتخاذ أقوى إجراء، بما في ذلك فرض العقوبات وحتى العمل العسكري وهي تطلق على إيران الآن وصف العدو العلني رقم واحد ومن جهة أخرى، فإن الصين، حليف إيران الرئيسي في الأزمة، سوف تمضي في الدعوة إلى ضبط النفس.

إن ما نشهده الآن هو تصارع قوتين عظميين على بلد واحد هو إيران

(١) عن مقال لاندِي رويل - بتصرف

بل يستطيع المرء أن يعكس الآية ويقول أن صراع أمريكا مع إيران، يدور في معظمه حول صراعتها الجغرافي السياسي الهائل مع الصين، فيما يخص تحديد القوة العظمى العليا منهما وفي إيران تحاول الولايات المتحدة أن تبين أنها ما تزال اللاعب الأقوى على الصعيد الدولي، وأنها ما تزال قادرة على النجاح ومن جهة أخرى، فإيران أيضاً، هي موضع الصراع حيث تمضي الصين في بسط نفوذها الدولي المتنامي بسرعة وللصين علاقة متنامية مع طهران حيث تزودها بالبضائع الرخيصة والمعدات العسكرية، وتتلقى منها النفط والغاز الرخيصين ونحن نشهد الآن لعبة خطيرة يجري فيها دفع الأمور إلى حافتها، ويمكن أن يكون لها عواقب مدمرة على المنطقة ومركز هذه اللعبة برنامج إيران النووي.

ظلت إيران والولايات المتحدة على خلاف منذ قيام الثورة الإسلامية سنة ١٩٧٩ وفي سنة ٢٠٠٢ ضُمَّ هذا البلد إلى محور الشرّ الذي ابتدعه بوش، وظل البلدان منذئذٍ يسيران في مسارين متصادمين، وبخاصة بعد انتخاب الرئيس الجديد محمود أحمدي نجاد، الذي اعتُبر معادياً للغرب ولم تكن الصين وإيران صديقتين على الدوام، ولم تبدأ العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلا سنة ١٩٧١ وكان المعلقون يتحدثون عنهما باعتبار أنهما يُستبعد أن يكونا شريكين ومع ذلك، ما من شك في أن علاقتهما غدت أقوى منذ بداية القرن الجديد وفي سنة

٢٠٠٠ التقى رئيس إيران وقتئذٍ، محمد خاتمي، مع نظيره الصيني جيانج زمين، للمرة الأولى وأكّدا على الحاجة إلى إقامة نظام سياسي واقتصادي عالمي جديد، منصف، عادل ومنطقي، يكون متحرراً من الهيمنة وسياسة القوة، ومبنياً على المساواة وفي أغسطس، ٢٠٠٣ سافر وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي إلى بكين لإجراء المزيد من المحادثات الاقتصادية مع وو، مانحاً الأولوية للنقل، وبناء السدود، ومحطات الطاقة، والصناعات البتروكيمياوية، الى جانب مشاريع الغاز والنفط وفي سنة ٢٠٠٣ ازدادت التجارة بنسبة ٥٠% عما كانت عليه في السنة السابقة ولكن التجارة لم تكن وحدها التي تقرب ما بين البلدين ففي السنة التالية، اعترفت الصين بأنها قد تعاونت مع نظام طهران في برنامجها النووي.

وقد أزعج ذلك واشنطن، ولكن الأمور سارت باتجاه المزيد من السوء وفي نوفمبر ٢٠٠٤ وقعت بكين وطهران صفقة غاز ضخمة، وُصفت بأنها صفقة القرن وقيل أنها تعادل ما بين ٧٠ و ١٠٠ مليار دولار وتضمنت صفقة الغاز، التصدير السنوي لنحو ١٠ ملايين طن من الغاز الطبيعي الإيراني المسال، ولفترة ٢٥ سنة.

وفي هذه الصفقة، سوف يتلقى تكتل الشركات الصيني المسمى ساينوبيك، كذلك نصيباً رئيسياً من تطوير حقل نفط ياد آوران الإيراني

الضخم بالقرب من الحدود العراقية وسوف يقطع الوصول إلى حقل النفط شوطاً طويلاً باتجاه تلبية الطلب الصيني المتصاعد بشدة على النفط وفي ذلك الوقت قال وزير النفط الإيراني، بيجان زنكنه، أن إيران كانت أكبر مزود للنفط للصين، وأنها تريد أن تكون شريكها التجاري على المدى الطويل وقال إن اليابان هي مستورد الطاقة رقم واحد منا لأسباب تاريخية ولكننا نودّ إعطاء الأفضلية للصادرات إلى الصين.

وهناك طرق استراتيجية عديدة تخفض بها العلاقة الصينية الإيرانية هيمنة أمريكا ونفوذها السياسيين. فالتجارة الصينية تضعف تأثير عمليات الحظر الاقتصادي الأمريكية المختلفة، على السياسة الإيرانية قال حسين شريعت مداري، مدير تحرير صحيفة كيهان، لصحيفة واشنطن بوست سنة ٢٠٠٤ العقوبات ليست مؤثرة هذه الأيام لأن لدينا العديد من الخيارات في أسواق ثانوية، مثل الصين.

والأمر الثاني هو دعم الصين لإيران في مجلس الأمن وكما قال وزير خارجية إيران السابق، علي أكبر ولايتي، في مقابلة حديثة لا ينبغي علينا أن ننتظر من روسيا أو الصين أن تعترضاً على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تُقدّم ضدنا، ومع ذلك، فإن ما قد نشهده، أن تحاول هاتان الدولتان تخفيف القرارات لمصلحتنا.

ثالثاً، الصين تزود إيران بالتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، بما فيها تكنولوجيا الصواريخ وفي اليوم ذاته الذي صوت فيه مجلس الشيوخ على اتخاذ عقوبات أشد صرامة ضد إيران، كانت الصين ما تزال تؤيد تسوية القضية النووية من خلال الوسائل الدبلوماسية لهذه الأسباب، يوجد في أمريكا مَنْ يعتقدون بأن العمل العسكري ضد إيران أمر ضروري وفي الجانب الآخر، يوجد غير الراغبين وكانت الدولتان اللتان تبثان الإشارات الخاطئة بشأن القضايا الدولية، بما فيها قضية إيران، هما روسيا والصين وكما قال ريجان عن معركته، لا نستطيع الاكتفاء بالبقاء على قيد الحياة في هذه الحرب، والأمل في أن تكمل الأجيال المستقبلية المهمة على نحو ما والأمر موكول لنا للفوز فيها وسوف نفعل وهكذا يرى براونباك الولايات المتحدة في حرب مع إيران.

العقوبات الدولية

فرضت الولايات المتحدة قيوداً على إيران منذ أن احتجزت الرهائن الأمريكيين عام ١٩٧٩، مما أدى إلى حظر تجاري كامل على طهران عام ١٩٩٥ وبعد ذلك، صدر قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٦٩٦ بتاريخ يوليو ٢٠٠٦، الذي منح الإيرانيين مهلة لتعليق التخصيب، تحاشياً للتعرض لعقوبات دولية، وفي ديسمبر ٢٠٠٦، صدر القرار الدولي

رقم ١٧٣٧، الذي فرض عقوبات تقنية ومالية على إيران وبالإضافة إلى ذلك فرضت الأمم المتحدة عقوبات موسعة عليها، حيث يفوض قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ الصادر في ديسمبر ٢٠٠٦ كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمنع إمدادات وبيع أو نقل كل المواد والمعدات والبضائع والتكنولوجيا التي يمكن أن تساهم في الأنشطة المتعلقة بالتخصيب أو المياة الثقيلة لإيران وكان رد فعل إيران هو عدم إلقاء بال لمثل هذه القرارات ويبدو أنها مصممة على مواصلة برنامجها النووي رغم إعلانها في الكثير من المناسبات والمحافل الدولية سلمية البرنامج ولقد كان هناك بعض ردود الأفعال من بعض الساسة العالميين مثل وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي الذي دعا إيران إلى اختيار الحوار بهدف تفادي عزلة متنامية وقال أن مجلس الأمن يضع إيران بهذا القرار أمام خيار واضح إما التعاون مع المجتمع الدولي أو مواصلة أنشطة تخصيب اليورانيوم والمعالجة تحت طائلة عزلة متنامية ولكن قابله تصريح مسئول إيراني على مستوى عال إن طهران ستواصل، رغم العقوبات التي صوت عليها مجلس الأمن الدولي بالإجماع ، برنامجها النووي ومشروع تركيب ثلاثة آلاف محرك طرد مركزي في مصنع لتخصيب اليورانيوم ، وأن هذا القرار الجديد لن يشكل عقبة أمام تطور إيران في المجال النووي ولقد اعتبر وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير القرار ١٧٣٧ إشارة تصميم قوية من جانب المجتمع الدولي

ودعا إيران إلى الامتثال لهذا القرار من أجل التمهيد لمعاودة المفاوضات، مؤكداً أن العرض الذي تقدمت به الترويكا الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) مع الصين وروسيا والولايات المتحدة إلى إيران في السادس من يونيو ٢٠٠٦ لا يزال صالحاً أما بيرنز مساعد وزيرة الخارجية الأميركية للشئون السياسية فقال لا نعتقد أن هذا القرار كاف في ذاته، نريد أن يذهب المجتمع الدولي أبعد من ذلك، لن نضع كل خياراتنا في سلة الأمم المتحدة (١)

وفي مارس ٢٠٠٧ أصدر المجلس القرار رقم ١٧٤٧ بهدف زيادة الضغط على إيران بشأن برنامجها النووي وبرنامجها الصاروخي وذلك بمنع التعامل مع البنك الإيراني الحكومي سيباه و٢٨ شخصاً ومنظمة أخرى ومعظمها مرتبط بالحرس الثوري الإيراني ونصت قرارات مجلس الأمن كذلك على منع واردات الأسلحة إلى إيران وتقييد القروض الممنوحة لها.

وفي مارس ٢٠٠٨ مدد القرار ١٨٠٣ الحظر على الأصول الإيرانية والسفر على المزيد من الشخصيات الإيرانية ووسّع العقوبات على إيران على نحو ملموس وقد وسّع هذا القرار على وجه خاص، قائمة الأفراد

(١) جريدة النهار اللبنانية

والكيانات المصنفة الخاضعة لتجميد في الممتلكات وتقييد في السفر وعزز القرار كذلك الحظر على نقل التكنولوجيا ليشمل جميع المواد والمعدات ذات الاستعمال المزدوج، ومنع القرار كذلك الدول من نقل تكنولوجيات معينة، متصلة مركبات جوية لا تحمل بشراً إلى إيران وكانت هذه المركبات معفية سابقاً من الحظر على سلع مبينة في قائمة نظام مراقبة تكنولوجيا الصواريخ، كما تضمنه قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٣٧ ودعا القرار ١٨٠٣ لأول مرة جميع الدول لأن تفتش شحنات طائرات وسفن تابعة لشركتين هما: إيران إير كارغو وشركة الملاحة البحرية الإيرانية العامة، المتوجهة إلى إيران والآتية منها، إذا اشتبه بأنها تحمل سلعاً ممنوعة وفي يونيو ٢٠١٠، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار الرقم ١٩٢٩ الذي فرض بموجبه جولة رابعة من العقوبات على إيران

ولقد قام الاتحاد الأوروبي هذا العام بفرض حزمة جديدة من العقوبات أشادت حكومة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بها وقالت حسب ما أعلنت واشنطن بوست إن الولايات المتحدة وشركاءها الدوليين ملتزمون بمنع طهران من الحصول على أسلحة نووية وقال وزير الخزانة تيموثي جاينتر ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في بيان مشترك هذه الضغوط الجديدة المنسقة التي اتخذت مع العقوبات الكثيرة على إيران التي ما زالت تطبقها الولايات المتحدة والمجتمع الدولي ستجعل الخيار أكثر

وضوحاً أمام الزعماء الإيرانيين وتزويد تكلفة تحديدهم للالتزامات الدولية الأساسية وتساعد خطة أوروبا لحظر واردات النفط الخام الإيراني وتجميد أصول البنك المركزي الإيراني في توفيق سياسة الاتحاد الأوروبي مع سياسة العقوبات الأمريكية وقالت كلينتون وجايتنر في البيان أن العقوبات الأوروبية خطوة كبيرة جديدة ضمن الجهود الدولية لزيادة الضغط بشدة على إيران وأضافا رفضت إيران تبديد مخاوف المجتمع الدولي الجادة والتي تستند إلى أساس قوي بشأن برنامجها النووي وتعمل الولايات المتحدة حالياً على تنفيذ عقوبات أقرها الكونجرس وتمنع الدول ومؤسساتها من التعامل مع البنك المركزي الإيراني القناة الرئيسية لإيرادات النفط الإيراني وما كان قرار العقوبات على طهران سهلاً على واشنطن إطلاقاً فقد استغرق تسعة أشهر بذلت خلالها الدبلوماسية الأميركية أقصى ما يمكن من جهد وتحايل وتبادل مصالح صغيرة وكبيرة .

وما بدأ الملف مع روسيا والصين؛ بل مع الحلفاء الأوروبيين الذين ما كانوا متحمسين للمسألة، باستثناء فرنسا التي كان رئيسها ساركوزي يريد من خلال ذلك إرضاء إسرائيل ودفعها للسير في عملية السلام بعد زوال الأخطار عنها أو تضاولها لذا فقد احتاج الأمريكي إلى تفاوض حتى مع إنجلترا وألمانيا وإيطاليا، وهي دول لها علاقات تجارية ضخمة مع

إيران وكانت بريطانيا مهتمة بعد بلير أن لا تبدو بمظهر التابع لواشنطن وفي الشهور الخمسة الأخيرة، استغرق تفعيل التحالف الأطلسي ثُجَاه طهران زُهاءَ شهر، وكان من عناصره: الحاجة إلى التضامن رغم كل شيء بسبب الأزمة المالية العالمية، وللحصول على تعاون روسيا، وللضغط جزئياً على إسرائيل من أجل السير في عملية السلام وتركز الأمر طوال شهور ثلاثة على إقناع كل من روسيا والصين وقد كان حاسماً بالنسبة لروسيا، معلومات مخابراتها وخبرائها عن البرنامج النووي الإيراني، وعدم رغبتها في إيران نووية على حدودها وفي مجالها الاستراتيجي ثم إنها كسبت من الولايات المتحدة حكاية الاستغناء التدريجي عن الدرع الصاروخي، وتراجع حماس الولايات المتحدة لأنصارها في أوكرانيا وجورجيا ودول آسيا الوسطى وصارت روسيا أكثر إفصاحاً بشأن العقوبات، وأورثها ذلك جدالاً علنياً مع إيران، وسُمعة خبثٍ ونفاق ما كانت روسيا بالفعل بعيدةً عنهما في عدة ملقات .

والصين ملفاً آخرُ بدا مستعصياً، رغم سهولته الفعلية فالصين أكبر حاملٍ للدولار بعد الولايات المتحدة نفسها والولايات المتحدة هي السوق الأولى والرئيسية للصين ولذا فالصدام مع أمريكا غير ممكن، وسيكون بمثابة إعلان حرب .

وظلت بكين تستقبل الإيرانيين وتؤيدهم علناً رغم وعدها للولايات المتحدة، إلى أن فضحها الأميركيون بعد أن ضاق ذرعهم بالنفاقين الروسي والصيني والصينيون ما خشوا على عقود النفط والغاز مع إيران، إذ أين ستبيع إيران إنتاجها الضخم إن لم تأخذه الصين والهند واليابان؟ ثم إن الصين استترت مع روسيا تحت حجة جعل العقوبات معقولة وإنسانية، ولا تُقفل باب الحوار بل تفتحه بإرغام إيران على الإصغاء لرغبات الدول الكبرى والمجتمع الدولي ولا تريد الصين المزيد من الإحراج بعد اضطرارها لحماية كوريا الشمالية، سواءً في الملف النووي أو على أثر إغراقها بارجة حربية لكوريا الجنوبية على أن المسألة الأكبر والأكثر خدمة لإيران، وقد انجزها الروس والصينيون بالفعل، هي أنهم ألزموا الولايات المتحدة وحلفاءها على أن تمر الأمور كلها من خلال مجلس الأمن والمنظمات الدولية ولو اعترض هذان العضوان الدائمان؛ لاضطرت الولايات المتحدة وحلفاؤها للتصرف من خارج مجلس الأمن، سواء بالعقوبات الثنائية أم بالحرب فبالجوء الدائم إلى مجلس الأمن (٤ مرات حتى الآن)، وإمكان إصدار قرارات من خلاله، صار التصرف عسكرياً من خارج مجلس الأمن أمراً مستبعداً، كما أنه من المستبعد في الأمد المنظور أن يوافق الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن على الحلّ العسكري في الملف النووي الإيراني .

لقد نجحت دبلوماسية أوباما، وأثبتت أن الولايات المتحدة ما تزال تُمسِكُ بزمام الأمور في العالم، رغم الجراح التي نزلت بها أيام بوش، لكنه نجاحٌ غير مطلق فقد وقفت ضده دولتان كبيرتان حليفان لواشنطن، هما البرازيل وتركيا أما الإفادة التركية من الأزمة فهي كبيرةٌ وعاليةٌ ولا خسائر على الإطلاق فقد صارت تركيا هي الشريك الاستراتيجي المعترف به من سائر الأطراف في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي وحاجة الأمريكيين والأوروبيين والروس لتركيا، لا تقلُّ عن حاجة العرب والإيرانيين .

وستكون خسارة تركيا خسارةً استراتيجيةً لإسرائيل إذا ظلت العلاقات سيئة، وما نجحت مفاوضات السلام مع دور لتركيا فيها والمنتظر أن يتحدث البرازيليون والأتراك إلى الأمريكيين حول المستقبل القريب، وكيف سيتابعون مع إيران وتقول تركيا إنّ اتفاقية التبادل سوف تستمرّ بيد أنّ ذلك أمر غير واقعي، إذ أين سيتمّ التخصيبُ خارج إيران، ما دامت كلّ من فرنسا وروسيا ملتزمتين بالقرار الدولي، والذي يعني رفضاً صريحاً للاتفاق المنجز من جانب البرازيل وتركيا مع طهران .

ماذا ستفعل إيران؟ لقد استطاعت تأخير القرار تسعة أشهر، وتخفيف العقوبات بحيث لم تشمل النفط والغاز، وإنما تناولت التسلّح والمسائل المالية واستطاعت أيضاً جذب تركيا والبرازيل ودول أصغر إلى جانبها،

وهي دولٌ ليست في الغالب عدوةً لواشنطن، لكنها رفعت صوتها ضدَّ العقوبات دون أن تخشى العواقب فإدارة أوباما لا تريد التذكير الآن بالعصا الغليظة للإدارة السابقة، والتي ما جلبت أرباحاً لأحد إنما لا ينبغي أن يُخطئ أحدٌ في تأثير العقوبات على طهران لن يموت الإيرانيون جوعاً بالطبع لكنه قرارٌ أمريكيٌّ يمنع هذه الدولة البارزة من التقدم، ومنع التكنولوجيا المتطورة في سائر المرافق عنها منعاً شبه بات. وهذا أمرٌ لا يمكن تجاوزهُ بسرعةٍ حتّى بعد زوال العقوبات إنه قرارٌ استراتيجيٌّ أمريكيٌّ اتخذه رئيسان أمريكيان، بعد تقاربٍ وتواطؤٍ استمرَّ لحوالي خمس سنوات، وجرى في ظلّهما احتلال بلدين إسلاميين، وتغيير نظام الحكم فيهما فبين عامي ٢٠٠١ عام حوار الحضارات الذي دعا إليه خاتمي وأقرته الأمم المتحدة، وحصلت فيه اعتداءات القاعدة على أمريكا، و٢٠٠٥ وانتخاب نجاد للرئاسة انتشر الأمريكيون والإيرانيون معاً في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وظلَّ تبادلُ الاتهامات عالي الوتيرة والصوت، لكنّ المصالح ما تناقضت ومنذ ٢٠٠٥ حدثت عدة حروبٍ وتوتراتٍ من الجانبين، وما أفاد شيئاً فيها تغييرٍ لهجة أميركا أيام أوباما تجاه إيران والعالم الإسلامي (١) وعندما بدأت المفاوضات المتعثرة

(١) العقوبات على إيران والآثار المتوقعة د. رضوان السيد -جريدة الاتحاد الإماراتية ١٣-

في الصيف الماضي بين إيران والولايات المتحدة، اعتقدت إدارة أوباما أنه يمكن إجراء صفقة شاملة مع إيران تتضمن كلّ المواضيع بما فيها مسائل التكنولوجيا ومناطق النفوذ؛ في مقابل النووي لكن أنّ الإيرانيين أصرّوا على كلّ شيء، لذا فالمنتظر أن تُواجه إيران الاستراتيجية الأمريكية الشاملة باستراتيجية شاملة أيضاً وما عاد الظرف يسمح بمدّ النفوذ أو حتّى الهجوم؛ إنما الذي سوف يحدث في الغالب إثارة القلاقل والعراقل في المواطن ذات القابلية لذلك وسوريا سيتجمّد حراكها، وسيزداد الجمود في حكومة الوحدة الوطنية بلبنان، ولن تتقدم المصالحة الفلسطينية، وسيزداد الموقف في أفغانستان وربما في الصومال واليمن قلقله واضطرابا ولن يصل الأمر في الغالب إلى مواجهة مباشرة أو غير مباشرة بين إيران وإسرائيل لكنّ الجميع سوف يحتاجون لتركيا والبرازيل الولايات المتحدة ستحتاج لتركيا لإبقاء نافذة مع إيران وإيران سوف تحتاج لتركيا مثل الآن وأكثر للحاجة إلى التنفّس وسوريا وحماس والحكومة اللبنانية تحتاج لتركيا لإقناع إيران بتخفيف الضغوط على الاستقرار .

لكن ما هي الالتزامات الأخلاقية والسياسية التي ترتبت على الأميركيين والأوروبيين؟ أول الالتزامات وأهمّها إيقاف الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية وبقيّة أراضي عام ١٩٦٧؛ وإن أمكن

الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية أوحدها على الأقلّ قبل نهاية العام
إنه التزام لا تستطيع الولايات المتحدة ولا إسرائيل الخروج عليه وربما
كان التصرف الإسرائيلي ضد أسطول الحرية طريقة لإيقاف التفاوض
بالحجة القديمة لمكافحة الإرهاب لكنّ ذلك لم ينفع، رغم التغطية
السياسية الأميركية له حتى الآن فقد استقبل أوباما أوباما، ودعا
لتخفيف الحصار على غزة بيد أنّ همّه الأساس يبقى وقف الاستيطان
وعلى هذه الصخرة سوف تتحطم السياسة الأميركية الشرق أوسطية أو
تتحطم حكومة نتنياهو .

هل كان قرار العقوبات ضد إيران ضرورياً؟ ربما لم يكن كذلك، لكنّ
الولايات المتحدة في العهد الجديد، في الداخل والخارج، أرادت تثبيت
بعض المبادئ، والتذكير ببعض الثوابت؛ وفي طبيعتها أنّ الولايات
المتحدة ما تزال قوية وقادرة على استخدام قوتها في مواجهة العالم أو
بالاشتراك معه.